كلمة معالي الدكتور أحمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية والخارجية، جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات
السيد الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة
السيد الدكتور جاك ضيوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة
السادة رؤساء الوفود
أيها السيدات والسادة

يشرفني أن أتحدث ممثلا للرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لأنقل الى فخامة الرؤساء والسادة الحضور وإلى المشاركين في هذا المؤتمر تمنياته وشعب مصر بأن تضيف نتائج هذه القمة رصيدا ثريا الى جهودنا المشتركة لتحقيق آمال شعوبنا في توفير الغذاء والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أشارك من سبقوني في التقدم للسنيور برودي رئيس الوزراء بجمهورية ايطاليا ونوابه بخالص التهنئة على إنتخابه الاجماعي رئيسا لهذا الاجتماع ونحن على ثقة من أننا سنتمكن تحت قيادته الحكيمة من النهوض بالمهمة الملقاة على عاتقنا على خير الوجوه للوصول الى تحقيق الآمال المعقودة على اجتماعنا التاريخي.

اننا ننتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر لقداسة البابا ولفخامة الرئيس سكالفارو لحرصهما على الاسهام الشخصي في افتتاح هذا المؤتمر الأمر الذي سيدعم الاهتمام العالمي بهذا التجمع، كما نتوجه بالشكر لجمهورية ايطاليا الصديقة حكومة وشعبا على كل ما قدمته من اسهام في سبيل انجاح هذا الاجتماع.

سيادة الرئيس

أود أن اشيد بجهود السيد الدكتور جاك ضيوف مدير عام المنظمة وجميع العاملين بها على الاعداد الجيد والجهد الفائق الذي بذل من أجل إنجاح هذه القمة العالمية.

ولا يفوتني هنا الاشادة بالجهد الذي بذل في اعداد الوثائق المطروحة أمامنا والتي جاءت قوية في لغتها، ثرية في مضمونها، ويحدونا الأمل في ترجمتها الى الواقع الملموس من خلال التعاون والتفاهم الدولي.

السيدات والسادة

مصر، كما تعلمون، هي من أقدم المجتمعات الزراعية على امتداد التاريخ حيث استقرت على ضفاف النيل الخالد أعرق الحضارات منذ الآف السنين ويعتبر القطاع الزراعي في مصر من أهم القطاعات الحيوية التي تستوعب ما يزيد عن ٥٠٪ من السكان، كما انه أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري اذ يسهم بنحو خمس الناتج الاجمالي المحلي، وهو الركيزة الأساسية لتأمين احتياجات الشعب المصري من الغذاء.

بدأ اهتمام سيادة الرئيس محمد حسني مبارك بالانتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي ورعايته للمزارعين والقطاع الزراعي في مصر في اطار جهوده لتحقيق الاصلاح الاقتصادي منذ توليه المسئولية في عام ١٩٨١... في ظل قناعة كاملة بالدور المحوري للقطاع الزراعي في تحقيق التنمية، وهي أحد النتائج التي خلص اليها المؤتمر الاقتصادي الأول الذي دعا اليه سيادته في الأيام الأولى لتوليه المسئولية.

في أواخر عام ١٩٨٢ – تحدث الرئيس محمد حسني مبارك أمام ممثلي ١٣٠ دولة في مؤتمر مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليطرح مفهومه للأمن الغذائي ويلخصه في عبارته الشهيرة" من لا يملك قوته ... لن يملك حرية قراره" وبعدها تم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية في مصر في الثمانينات في مواجهة تحديات كبيرة في مقدمتها زيادة سكانية ضخمة ومحدودية الموارد الأرضية وتحكم من الدولة في معظم مناحي انتاج وتسويق وتجارة الحاصلات الزراعية. وركزت تلك الاستراتيجية على البدء في تنفيذ برنامج التحرير والاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص واعتبار قطاع الزراعة هو القطاع الرائد في هذا المجال.

وضعت هذه الاستراتيجية مجموعة الحبوب الرئيسية في مقدمة أهدافها، والمفهوم الرشيد للأمن الغذائي، كما أرساه سيادة الرئيس مبارك باعتبارها الركيزة الحقيقية للأمن الغذائي في مصر.

كما اهتمت استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في التسعينات والتي وضعتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- بالتعاون الوثيق مع العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والدول المانحة الصديقة - باستمكال برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادي في قطاع الزراعة. وقد عرضت تلك الاستراتيجية في نادي باريس في يناير عام ١٩٩٤ حيث أشادت بها الدول والمؤسسات الدولية المانحة واعتبرتها نموذجا يحتذى لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في مصر ولقطاعات الزراعة في الدول النامية.

كما أن برامج التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة ومع مراكز البحوث الزراعية الدولية والتي يوجد للعديد منها فروع في مصر قد أتاحت لقطاع الزراعة ومؤسسات البحث الزراعي الانفتاح على نتائج البحوث الزراعية العالمية ونقل التكنولوجيا الملائمة.

ولقد أوضح المزارع المصري استجابة موجبة واضحة لنتائج البحوث ونقل التكنولوجيا والمحفزات السعرية. وكان من أهم الانجازات في قطاع الزراعة زيادة الرقعة الزراعية والمحصولية وزيادة انتاج الحبوب من ٨ ملايين طن في عام ١٩٩٢ الى نحو ١٧ مليون طن في عام ١٩٩٥ - وتحقيق معدل للاكتفاء الذاتي من القمح بلغ ٥٥٪ في عام ١٩٩٥ مقارنا ٢٠٪ في عام ١٩٨٢. كما زادت الصادرات الزراعية ومعدلات النمو في الانتاج الزراعي.

ونتيجة لهذا الانجاز انتخبت مصر في عام ١٩٩٤ رئيسة لمجلس القمح الدولي وهذا يحدث لأول مرة منذ انشاء المجلس في عام ١٩٤٩ أن ترأسه احدى الدول النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في مصر من السعرات الحرارية عام ١٩٩١ حوالي ٣٧٠٠ سعر حراري في اليوم، وهو يفوق بكثير المتوسط العالمي.

هذا وتعد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي حاليا استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في الفترة من ١٩٩٨/٩٧ (نهاية الخطة الخمسية الثالثة) وحتى عام ٢٠١٧ ووضع المشروعات والبرامج التفصيلية للخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك في اطار الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر حتى عام ٢٠١٧.